بحث بعنوان

إسهامات الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية في قضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة

إعداد

أ.د/ ناصر عويس عبد التواب
الأستاذ بقسم الخدمة الاجتماعية
جامعة أم القرى

أولاً-مقدمة ومشكلة الدراسة:

تحظى قضايا التنمية المستدامة في الآونة الأخيرة باهتمام متزايد ورغبة من كافة الدولة المتقدمة منها والآخذة في النمو إلى اعتبارها بعداً استراتيجياً لتحقيق نهضتها والارتقاء بمستوى معيشة مواطنيها، وذلك من خلال إعادة صياغة رؤيتها التنموية وإنتاج فكراً معاصراً تتجاوز فيه تقليدية التناول الحالية وذلك من خلال ربط جهود التنمية المستدامة بمعايير محددة بدونها لن يطلق على تلك الجهود بأنها تنمية مستدامة من أهمها: تغيير العقيدة الراسخة باعتبار رأس المال "العام- الخاص" هو أساس تحقيق التنمية بغض النظر عن تبعات ذلك، إلى أهمية تبني فرضية أن تحسين حياة الإنسان يجب أن تقدم دون التجاوز أو إحداث ضرراً لا يمكن إصلاحه سواء في النظم الأيكولوجية أو استنفاذاً للموارد الأساسية، أو يشكل خطراً على الأجيال القادمة.

إن مصطلح مستدام وفق تلك المعايير أذن يشير إلى إدارة موارد ونظم المجتمع على نحو يتفق مع استمرار الأداء السليم للنظم البيئية، بما يحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المستمر الهادف إلى رفاة المجتمع وخاصة فئات المجتمع الأكثر حرماناً. (Kevin Griffin,2014)

ووفقاً لذلك المفهوم يمكن القول بأننا في حاجة إلى رؤية متكاملة نستند عليها لتحقيق تلك النظر الإيجابية للتنمية تجاه البيئة، يمكن بلورتها من خلال منظور ثلاثي مكون من "رأس مال-بحث علمي فعال-موارد بشرية مؤهلة" يعملون في إطار متناغم مشترك ينتقلون فيه من حالة التقليدية في التفكير والتنفيذ إلى حالة المعاصرة والابتكار والتجديد، مع الأخذ في الاعتبار أن حالة التشارك تلك تتم في إطار عملية تدوير، فلا قيمة لمكون بدون الآخرين.

غير أن ترتيب التناول لبدء تحقيق التنمية المستدامة المنشودة يفترض أن تنطلق من خلال رؤية بحثية علمية تفرز لنا دراسات وبحوث علمية ومبادرات وبرامج وتجارب ثبتت فعاليتها ونجاحها مع قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة.

وعليه يكتسب البحث العلمي أهمية خاصة ذلك إن أحسن استغلاله الاستغلال الأمثل أن تحمل البحث العلمي عبء الإسهام في تطوير وابتكار برامج وتجارب نحقق بها التنمية المستدامة مرهون ويجعل البحث العلمي موجهاً رئيسياً في عملية التنمية المستدامة، أكد على ذلك الكثير من الدراسات العلمية، فاهتم بعضها بتجديد المتطلبات اللازمة للنهوض بالبحث العلمي كمنطلق لتحقيق التنمية، والبعض الآخر تعرض للدور الذي يمكن أن يسهم به البحث العلمي من تقدم المجتمع، والبعض تناول للمعوقات التي تواجه البحث العلمي في الإسهام بفعالية في جهود التنمية المستدامة كما يلي:

حيث أشارت دراسة (محمد، ١٩٩٩) والتي بعنوان "اتجاهات البحث العلمي في كلية التربية جامعة الخرطوم"، إلى أن عدم الارتقاء بمستوى البحث العلمي يرجع إلى عدم الاعتماد عليه أو الاستفادة من نتائج بحوثه لضعف الإمكانات المادية الأمر الذي قلل من ضعف الإنفاق عليه أو أن يكون له دور في إحداث تغيير ملحوظ في عملية التنمية.

أما دراسة (عبد الله، ٢٠٠١) والتي بعنوان "مشكلات البحوث العلمية التربوية كما يراها طلبة الدراسات العليا في كلية التربية جامعة الخرطوم"، فقد أوصت بوضع قائمة بأولويات وأهداف وسياسات البحث العلمي مع ضرورة توفير الدعم المالي وتنوعه.

في حين اهتم (كنساوي، ٢٠٠١) في دراسته والتي بعنوان "توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمحاولة تحديد سبل النهوض بالبحث العلمي، وتوضيح المعوقات التي تواجه ربط البحث العلمي بمتطلبات التنمية"، ولقد أسفرت نتائج البحث عن وجود معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي ترتبط بنواحي مالية وفنية وتنظيمية، كما توجد صعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات المجتمع المسئولة عن البعد التنموي في مجال البحث العلمي، وأن السبيل للتغلب عليه هو تأسيس مجالس للتعاون بين الجامعات ومؤسسات تنموية متنوعة..

بينما أشار علي (الدوش، ٢٠٠٣) في دراسته التي بعنوان "علاقة البحث العلمي بالتنمية"، إلى ضعف ارتباط الأبحاث العلمية المنجزة بأهداف وسياسات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإلى غياب الخطة البحثية على مستوى الجامعة والكلية والقسم.

أكد على ذلك (القصاص، ٢٠٠٤) حينما أشار في بحثه المعنون بـ "البحث العلمي ومتطلبات الباحثين إلى افتقار البحث العلمي لسياسة عامة واضحة، وعدم الالتزام ببرامج وسياسات اجتماعية محددة سلفاً".

دعم تلك النتائج ورقة عمل القحطاني، ٢٠٠٥) والتي بعنوان "الإنفاق على البحث العلمي الجامعي الواقع والمأمول" والتي أشار فيها إلى أن من العوامل التي تؤثر في تنشيط البحث العلمي في الجامعات هو ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي.

أما دراسة اللحلح، ٢٠٠٩) والتي بعنوان "تفعيل العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي وقطاعات الأعمال لخدمة أهداف التنمية" فقد أشارت إلى أن سبل التفعيل تحتاج إلى ضرورة استغلال قطاعات الأعمال لنتائج البحوث والدراسات العلمية وإلى ودعم جهود التعاون بينهما.

بينما أشار (الدهشان، ٢٠١٠) في ورقة عمل له مقدم في ندوة التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي، إلى ضرورة أن تتطور العلاقة بين الجامعات كجهات بحثية علمية والمؤسسات الارتباطية التنموية في مستويات متدرجة لتصل إلى المستوى المؤدي إلى فكرة الشراكة التامة المتكاملة لإنتاج مشاريع مشتركة كبرى تسهم في تنمية المجتمع وتطوره.

نخلص مما سبق إلى أن جهود أي مجتمع يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، لن تتحقق إلا بالنظرة الكلية الشمولية المتكاملة لكافة الأبعاد المحققة لعملية التنمية المستدامة المنشودة وأن للبحث العلمي دوراً حيوياً يفرض على المسئولين والقائمين عليه تغيير فلسفتهم له ليتحول من دوره التقليدي الروتيني إلى أن يصبح فاعل ومؤثر من خلال بحوث علمية ذات مردود مجتمعي تحدث فارقاً نهضوياً ينعكس على المواطنين بالإيجاب والمجتمع بالتقدم.

وهو الأمر الذي يفرض على الجامعات أن تعيد صياغة رؤيتها واستراتيجياتها العلمية لتكون جامعات متكاملة Integrated University تقوم على إنتاج المعرفة التنموية وحاضنة لأفكار ومعامل وتجارب حقيقية تشارك بفاعلية في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع وتدعم توطين التكنولوجيا المعرفية وترعى الكوادر والعقول الفكرية المبدعة.

ووفقاً لذلك فإن مشاركة كافة العلوم والتخصصات العلمية في عمليات التنمية المرجوة تحتاج منا أولاً الوقوف على واقع إسهاماتها وجهودها لتحدد بناء عليها نقطة الانطلاق المثلى لتكون أكثر إيجابية وفق المعطيات السابقة والتحديات الآنية، ومن أكثر العلوم حاجة لتقييم أوضاعها العلوم الإنسانية والاجتماعية، باعتبارها شريكاً رئيسياً مؤثراً سلباً أو إيجاباً في البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة، وذلك من منطلق أن بحوثها العلمية تعمل على ومن خلال الإنسان "على الإنسان كمستهدف لإشباع حاجاته وتنمية قدراته، ومن خلال الإنسان كفاعل محدث للتغيير من خلال باحثيه وممارسيه".

فإذا كانت الدراسات السابقة تطالب البحث العلمي بالتطوير والابتكار والإبداع فإن الأمر يزداد أهمية في العلوم الإنسانية الاجتماعية – بصفة عامة– وفي الخدمة الاجتماعية – بصفة خاصة– باعتبارها مهنة فعل وممارسة ميدانية، تتعامل بشكل مباشر مع مشكلات وقضايا المجتمع وفئاته المتأثرين بها، خاصة في ظل الفجوة التي تعاني منها المهن بين التنظير والتطبيق والذي يتطلب تكاملاً يجمع بين تصميم المناهج التي تتلائم مع التخطيط الفعلي للممارسة المهنية، وواقع المجتمع المعاصر، وكذلك وضع خطط لتقييم الأداء في الممارسات المهنية على كافة مستوياتها الصغرى والكبرى. (Colin, 1978, p. p. 46-59)

وهذا ما أكدته دراسة (أحمد، ٢٠٠٩) حينما أشار إلى أن معاناة الباحثين ناجم عن عدم التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي الأمر الذي ترتب عليه نقص في قدراتهم ومهاراتهم البحثية.

إن واقع المجتمع المتغير باستمرار يفرض على مهنة الخدمة الاجتماعية تحدياً وجودياً لإثبات ذاتها، وذلك لن يكون إلا من خلال أمرين الأول: يُعني بمراجعة داخلية وشاملة للنسق الداخلي وكل مدخلاته (عبد العال، ١٩٨٦: ٢٧٩) والأمر الثاني الانتقال بخريجيه، وممارسيه وباحثيه للمستوى الذي يمكنهم من العمل التشاركي مع أنساق المجتمع المؤسسية المختلفة والبيئة المحلية المحيطة بها بصورة تناغمية وفق آليات محددة توجههم وتحدد لهم الطريق الأمثل لإحداث التأثير والتغيير المرجوة منهم كمتخصصين معنيين بالبعد الاجتماعي البيئي لقضايا التنمية المستدامة. (N. A. S. W, 1990)

وهذا ما أكده كل من هيس مكارت وأدوارد مولن(Mccart. Hess, Edward. j. Mullen, 1995) حينما أشارا إلى أهمية وجود آليات لتعزيز الشراكات بين كل من الممارسين والباحثين لتوليد المعرفة باستمرار في الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية سواء من خلال تعاون رسمي أو غير رسمي بما يسهم في تطوير المعرفة والممارسة معاً.

إن توليد المعرفة الذي يطالب به هيس ومكارت لن يكون إلا بناء على الجهد التشاركي بين الممارسين والباحثين لأنه بلا شك سينتقل بنا إلى منظور مهني فاعل يدعم المهنة كشريك محوري في إحداث التنمية المستدامة المنشودة.

وهذا ما أكدته دراسة بعنوان (The role of research in Social Work) حينما أشارت إلى أهمية البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية وإلى أهمية تشجيع الممارسين والباحثين من طلاب الماجستير والدكتوراه على ضرورة تبني أساليب بحثية متجددة تسهم في إحداث تأثير مباشر في القضايا والمشكلات التي يتعاملون معها، وإلى ضرورة الاهتمام بالتدريس الانثروغرافي لمناهج البحث من منظور نقدي، يسهم في تطوير برامج التدخل المهني، ويحسن من مشاريع التدخل البحثية.

دعم ذلك ستانلي ويتكن (Stanley L. Witkin, 2008) حين أشار في ورقة عمل له بعنوان علمية الخدمة الاجتماعية، إلى أن فعالية الخدمة الاجتماعية يقاس بمدى نهج ممارسيها المهنيين للأسلوب العلمي عند تناولهم للقضايا المجتمعية المتعلقة بالفئات التي يتعاملون معها.

وأضاف كريستا فوشيه (Christa Fouche, 2015, p.192) عامل آخر لا يقل أهمية عن سابقيه حينما أكد على أهمية البحوث العلمية المهنية المشتركة للخدمة الاجتماعية لتشكل تكتلات معرفية تسهم في إحداث فارقاً كبيراً في فاعلية المهنة وذلك لقدرة تلك الشراكات على العمل وفق سيناريوهات واضحة ومحددة تخلق ممارسات فاعلة على مستوى التدخلات المهنية مجتمعياً.

في ضوء ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة الحالية في قضية رئيسة مؤداها إلى أي مدى تسهم الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية في إحداث تأثيرات نوعية فاعلة في قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة.

ثانيا:-أهمية الدراسة:

يمكن بلورة أهمية الدراسة الحالية في ثلاث نقاط رئيسة هي.

١- **أهمية علمية:** وذلك بأثراء الإطار النظري المرتبط بقضايا التنمية بصفة خاصة والمجتمع بصفة عامة بنتائج علمية قد تسهم في اعادة النظر لأهمية استغلال البحث العلمي بصورة أكثر فعالية في معالجة قضايا المجتمع في ظل عالم أصبح فيه التحدي الحقيقي لمن يملك المعرفة.

٢- **أهمية مهنية:** تتمثل في توجيه اهتمام كل من الباحثين والممارسين على حد سواء بالتحول من النظرة التقليدية القاصرة على العمل منفرداً كل في واد الى اهمية إدراك وتعلم ان يكون الباحث ممارس والممارس باحث بما يقلل من الفجوة بين النظرية والتطبيق.

٣- **أهمية مجتمعية:** من خلال لفت الا نتباه لسبل انتقاء القضايا الاكثر الحاحاً في المجتمع بالقدر الذي يشعر من خلاله المواطن بالأهمية من خلال معالجة مشكلاته وقضاياه الفعلية

ثالثاً :-أهداف الدراسة:

تحددت أهداف الدراسة في هدف رئيسي مؤداه:

التعرف على إسهامات البحوث العلمية للخدمة الاجتماعية وجهودها في دعم قضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة وانبثق من هذا الهدف أهداف فرعية تمثلت في:

١- تحديد طبيعة ونوعية البحوث العلمية التي تُعنى بها الخدمة الاجتماعية المرتبطة بقضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.

٢- التعرف على إسهامات بحوث الخدمة الاجتماعية في دعم جهود قضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.

٣- الخروج بآليات لتفعيل دور البحوث العلمية للخدمة الاجتماعية في دعم جهود قضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.

رابعاً: -تساؤلات الدراسة:

تحدد التساؤل الرئيسي للدراسة في الآتي:

ما مدى إسهام البحوث العلمية للخدمة الاجتماعية في دعم جهود قضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة؟

وانبثق من هذا التساؤل عدة تساؤلات فرعية تبلورت في:

١- ما نوعية البحوث العلمية التي تهتم بها الخدمة الاجتماعية والمرتبطة بقضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة؟

٢- ما إسهامات بحوث الخدمة الاجتماعية في دعم جهود وقضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة؟

٣- ما الآليات التي يمكن من خلالها تفعيل دور البحوث العلمية للخدمة الاجتماعية في دعم جهود قضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة؟

خامساً: -المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند الدراسة الحالية على ثلاثة محاور رئيسية تُمثل منطلقات نظرية تحددت في الآتي:

المحور الأول: التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها.

المحور الثاني: الاندماج والشراكات العلمية كمرتكز لتحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثالث: البحث العلمي وجهود الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في إطار مفهوم التنمية المستدامة المعاصر.

المحور الأول:- التنمية المستدامة والتحديات التي تواجهها.

تواجه عملية التنمية المستدامة بالكثير من التحديات التي تحتاج إلى تضافر في الفكر وتوحيد في الجهد والممارسة نظراً لصعوبتها حيث يمكن بلورتها كما حددها المؤتمر الإسلامي الذي عقد في دورته الثانية عشر بجدة في الآتي: (المؤتمر الإسلامي، ٢٠٠٦)

١- الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنزاعات والحروب الداخلية والإقليمية وعجز المجتمع الدولي عن معالجة أسباب هذه النزاعات على أساس من العدالة.

٢- تزايد حدة الفقر والجوع وتهديد الأمن الغذائي والتي تتسع رقعتها مع انتشار الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتدني الأجور وانخفاض مستوى المعيشة ومعدلات التدخل وتراكم الديون وفوائدها.

٣- استمرار معدل الزيادة السكانية والتوسع الحضري والهجرة من الريف وانتشار ظاهرة التوسع العمراني العشوائي.

٤- وطأة التحديات البيئية الكبرى الممثلة في التغيرات المناخية والكوارث الطبيعية.

٥- نقص الموارد المائية وندرتها وتدهور نوعيتها أو الصراع عليها.

٦- تدهور التربة والأرض الزراعية (حالة التعدي على الرقعة الخضراء وتجريفها).

٧- تدهور البيئة الساحلية والبحرية واستنزاف الثروة السمكية.

٨- أعباء المديونية على العديد من البلدان الإسلامية مما لا يساعد على إيجاد الفرص المواتية والمناخ المناسب لمتطلبات التنمية المستدامة.

٩- عدم كفاية مصادر التمويل اللازم لتحقيق تنمية بشرية مستدامة وبناء قدرات، وضعف حجم التبادل التجاري والبيئي والاستثمارات.

١٠- تباين في مستوى فعالية الأنظمة التعليمية والبحثية وتطورها في مسايرة التقدم العلمي والتقني ومستلزمات التنمية المستدامة.

١١- مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية والإعلامية والثقافية وضرورة المحافظة على التراث الثقافي والإسلامي.

١٢- حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة.

المحور الثاني: –الاندماج والشراكات العلمية كمرتكز لتحقيق التنمية المستدامة:

إن تحقيق التنمية المستدامة لن يكون إلا ببحوث علمية قائمة على الاندماج والشراكات العلمية محلياً كان أو إقليمياً، ويشترط فيها أن تكون مرتكزة على جانبين:

الجانب الأول: –استراتيجية علمية بحثية تكون بمثابة خارطة طريق لتحقيق التنمية المستدامة يكون هدفها:

١– التركيز على البحوث المستقبلية المتعلقة بظواهر مثل إدارة المياه وتحسين أنماط الإدارة والحوكمة

٢– تطوير عمليات الشراكة المؤسسية مع مؤسسات المجتمع المدني وتأهيل كوادرها.

٣– إعداد الكوادر البحثية المنتجة التي لا تقتصر جهودها على الوصف والتحليل فقط. (المعهد الفيدرالي التقني، ٢٠١٣)

٤– دعم المشاريع البحثية المشتركة إقليمياً. (البار، ٢٠٠٨)

٥– تغيير ثقافة الفكر في البحث العلمي وعلاقته بالتنمية المستدامة بحيث يراعى فيها الآتي: (مجلس البحث العلمي، ٢٠١١)

أ–تحديد أولويات التعامل مع قضايا التنمية المستدامة.

ب–اتباع نهج متكامل للتنمية المستدامة بركائزها الأساسية.

جـ–تحديد التكلفة الناشئة عن الجهود الحالية غير المستدامة.

د–إشراك جميع فئات المجتمع من أجل رؤية مشتركة لمستقبل التنمية.

٦–تطوير منظومة التشريعات والسياسات المتعلقة بالبحث العلمي. (ربيع، ٢٠١٥)

٧–استقطاب المتخصصين في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستفادة من خبراتها.

٨–الاهتمام بتحليل مخرجات برامج التنمية البشرية. (المؤتمر، الدولي الرابع، ٢٠١٥)

٩–توفير الخدمات والبرامج الاستشارية والبحثية والتدريبية لمؤسسات المجتمع المعنية بالتنمية. (أنظر في مؤتمرات حول التنمية المستدامة والبحث العلمي)

الجانب الثاني:– توافر المقومات التي تساعد على نجاح عملية الاندماج في شراكات علمية فاعلة تعمل في إطار تكاملي وبروح الفريق وهي متواجدة بالفعل إذ تتشابه الدول الإسلامية والعربية في: (نحو قضاء عربي للتعليم، ٢٠٠٩)

١- عوامل اللغة.

٢- العوامل الاجتماعية والثقافية.

٣- العوامل الطبيعية والجغرافية والامتداد الجغرافي.

٤- المناخ السياسي بين الدول.

٥- الخبرات البشرية المتوفرة.

المحور الثالث:- البحث العلمي وجهود الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في إطار مفهوم التنمية المستدامة المعاصر:

يتحدد الدور المنوط قيام الخدمة الاجتماعية به كأحد العلوم الإنسانية المعنية بالجانب الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة بحثاً وممارسة من خلال مردودها وعائدها المجتمعي ومدى تأثيرها الإيجابي في قضاياه، بما يمكن الجيل الحالي ويحسن حياته ويضمن حياة ملائمة للأجيال القادمة. (الغامدي، ٢٠١٠)

إن حاجة المهنة في ظل مفهوم التنمية المستدامة المعاصر يتطلب صياغة النشاطات المهنية الحالية وإعادة التقييم لها، بما يسهم في ابتكار نشاطات وتدخلات مهنية جديدة برؤية معاصرة يسهل دمجها في البيئة، تحظى بالقبول الثقافي، والإمكانية المادية، والعدالة الاجتماعية، كما يجب على المهنة إحاطة باحثيها وممارسيها بأهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ عشر التي حددتها الأمم المتحدة لتكون محور اهتمامهم في بحوثهم العملية.

وكذلك العمل فى أطاررؤية تكاملية بين باحثى وممارسى مهنة الخدمة الاجتماعية بما يدعم الجهود الميدانية فى ارض الواقع وهذا ما بلوره كل من (Hess, Mullen, 1995) فى خمسة عشر آلية تمثلت في الآتي:

١- تجسير الفجوة بين المعرفة والممارسة.

٢- الأخذ في الاعتبار التفاوت الفكري والاعتبارات العقلية.

٣- تحديد الاهتمامات والاحتياجات التشاركية.

٤- وجود درجة عالية من الحكم الذاتي والوضوح في الإدارة والمسئوليات بينهما.

٥- التواصل الذي يقلل من سوء الفهم.

٦- السلطة وتحديد من الذي يتخذ القرار.

٧- مراعاة الخبرات التعليمية والمهنية فيما بينها.

٨- السعي إلى بناء معرفي من خلال استراتيجيات تعزز الموضوعية وتبعد عن الذاتية.

٩- وضوح المفاهيم عند بناء المعرفة بين الممارس والباحث.

١٠- الفهم للوصول إلى النتائج.

١١- مراعاة الاعتبارات التنظيمية.

١٢- مراعاة قواعد السلوك المتفق عليها لتقليل الآراء المتضاربة.

١٣- وجود مؤسسات راعية للشراكات التعاونية.

١٤- ربط البحوث بميادين التخطيط والعمل المحلي.

١٥-استخدام الباحث للمشورة لتعزيز الممارسة.

سادساً: -الاستراتيجية المنهجية للدراسة:

١-نوع الدراسة:

لما كانت الدراسة تهدف إلى تحديد صور وطبيعة البحوث العلمية للخدمة الاجتماعية، وإسهاماتها في دعم جهود قضايا البعد الاجتماعي البيئية للتنمية المستدامة وفق تحليل مضمون الوسائل العلمية التي تعرضت لذلك البعد، عليه فإن أنسب أنواع الدراسات التي تستخدم في ذلك هي الدراسة الوصفية التحليلية، وذلك انطلاقاً من كون البحوث الوصفية التحليلية تمثل خطوة أولى نحو تحقيق الفهم الصحيح للواقع الذي نتعامل معه والإحاطة بكل أبعاده، ومن ثم يمكن العمل على تطوير هذا الواقع أو تغييره. (علي محمد، ١٩٨٤)

٢-المنهج المستخدم:

اعتمدت الدراسة الحالية على منهجي تحليل مضمون الرسائل العلمية ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة العمدية من خلال:

أ- تحديد عمدي لمادة التحليل موضوع الدراسة والمتمثلة في الرسائل العلمية لقسم التخطيط والتنمية بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم والتي بلغت (٩٠) رسالة ماجستير، و(٤٢) رسالة دكتوراه وهو المبرر المنطقي الأول لأن هذا القسم المعني بقضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة بحكم رؤيته ورسالته العلمية.

ب-ثم قام الباحث بعملية انتقائية عمدية أخرى لأبرز الرسائل التي تعرضت لقضايا البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

ج- أخذ الباحث أيضاً بعين الاعتبار عند عملية الانتقائية تلك البعد الزمني للرسائل مادة التحليل بحيث تكون قريبة من مزامنتها لبدء ظهور مصطلح التنمية المستدامة الذي ظهر في فترة التسعينات (١٩٩٢م) مع بدء اعتماد المفهوم في مؤتمر الأرض بالبرازيل وإن كانت بداياته الأولى عام (١٩٨٠م)، فبلغ عدد الرسائل مادة التحليل (٢١) رسالة ماجستير ودكتوراه.

٣-أدوات جمع البيانات:

اعتمد الباحث على دليل لتحليل محتوى الرسائل العلمية التي اهتمت بقضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة، قام الباحث بتصميمه (طعيمة، وآخرون، ١٩٨٧) تمثلت أهم مؤشراته في الآتي:

المحور الأول: البيانات الأولية لرسائل الماجستير والدكتوراه بقسم التخطيط والتنمية.

المحور الثاني: مدى تناول الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية لاهتمامات البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة.

المحور الثالث: إسهامات الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية في دعم جهود وقضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة. روعي فيه عرضه على عدداً من المحكمين لأجراء الصدق (الظاهري)

٤-مجالات الدراسة:

أ -المجال المكاني: تم إجراء الدراسة في ج. م. ع. جامعة الفيوم-كلية الخدمة الاجتماعية.

ب-المجال البشري: اعتمدت الدراسة على رسائل الماجستير والدكتوراه لباحثين ومعيدي قسم التخطيط والتنمية بكلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم.

ج-المجال الزمني:

قام الباحث بجمع البيانات خلال الفترة ما بين ١٤٣٧ – ١٤٣٨هـ، الموافق ٢٠١٦-٢٠١٧م.

د-المعالجات الإحصائية:

اعتمدت الدراسة على التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية، وفق طبيعة تحليل المحتوى والذي يتسم بطابع التحليل الكيفي أكثر من الكمي (الرقمي).

سابعاً:- نتائج الدراسة:

جدول رقم (١)

يوضح ميزان التقدير الرقمي لدليل تحليل محتوى الرسائل العلمية

وحدات التحليل للموضوعات المرتبطة بالتنمية المستدامة في الخدمة الاجتماعية

ن= ٢١

التقدير الكمي	التقدير الكيفي	صور التناول
صفر	ضعيف جدا	عدم اشتمال الرسائل العلمية على المكونة في موضوع التنمية المستدامة نهائياً.
١	ضعيف	اشتمال الرسائل العلمية على المكونة ولكن لم يتم تناولها لموضوعات التنمية المستدامة.
٢	أقل من متوسط	تناول الرسائل العلمية الجزئية واحدة من المكونة الخاصة بالتنمية المستدامة.
٣	متوسط	تناول الرسائل العلمية لجزئيتين من أجزاء المكونة الخاصة بالتنمية المستدامة.
٤	أعلى من متوسط	تناول الرسائل العلمية لثلاث جزئيات من أجزاء المكونة الخاصة بالتنمية المستدامة.
٥	مرتفع	تناول الرسائل العلمية لأربعة أجزاء من أجزاء المكونة الخاصة بالتنمية المستدامة.
٦	مرتفع جداً	تناول الرسائل العلمية لجميع أجزاء المكونة المتعلقة بالتنمية المستدامة.

(*)المقصود بالمكونة هي المؤشر والذي يقصده الباحث في أحد محاور وموضوعات التنمية المستدامة.

سادساً: نتائج الدراسة:

النتائج الخاصة بالاجابةعلى التساؤل الفرعي الأول المتعلق بتوصيف الرسائل العلمية التي تعرضت لقضايا البعد الاجتماعي والبيئي في التنمية المستدامة.

---

* أي مكونة تقديرها الرقمي من صفر إلى (١٢٦) = ن × التقدير الرقمي = ٢١ × ٦= ١٢٦

جدول رقم (٢)

يوضح مستوى الرسائل العلمية ومكان إجراء الرسالة

م	مستوى الرسائل / مكان إجراء الرسالة	رسائل الماجستير		رسائل الدكتوراه		الإجمالي	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	القاهرة	٣	١٤%			٣	١٤,٣
٢	الدقهلية	١	٥%			١	٤,٧
٣	الفيوم	١١	٥٢%	٢	٩,٥%	١٣	٦٢
٤	على مستوى الجمهورية	١	٥%	٢	٩,٥%	٣	١٤,٣
٥	سوهاج			١	٩,٥%	١	٤,٧
المجموع		١٦	٧٦%	٥	٢٤%	٢١	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق الأتي: وجد أن مستوى رسائل الماجستير كوحدات تحليل في هذه الدراسة كانت بنسبة ٧٦% بينما كانت نسبة رسائل الدكتوراه ٢٤%، ولقد تنوعت أماكن إجراء وتطبيق هذه الرسائل، واحتلت محافظة الفيوم الترتيب الأول بنسبة ٦٢% تقريباً وتعتبر تلك النسبة طبيعية وذلك من منطلق أن لائحة الكلية تنص على أن تطبق أي رسالة علمية في محافظة الفيوم بما يخدم بيئتها الجغرافية وتحقق بذلك أحد أهدافها ألا وهي خدمة المجتمع المحيط بها من خلال معالجة قضاياه ومشكلاته بما يسهم في تنمية إقليم الفيوم وإن لم تتوافر القضية البحثية في إقليم الفيوم فيحق للباحث التطبيق في المكان الآخر الذي يحتاج إلى دراسة مشكلاته وقضاياه، وبلغت نسبة تلك الدراسات التي طبقت في محافظات أخرى ٣٨% تقريباً.

جدول رقم (٣)

يوضح تاريخ ومكان نشر الرسائل العلمية وحدات التحليل للدراسة

م	تاريخ إصدار الرسالة / مكان النشر	١٩٩٨–٢٠٠٣م		٢٠٠٤–٢٠٠٩م		٢٠١٠–٢٠١٥م		الإجمالي	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة الفيوم	١	٤,٧	٥	٢٣,٨	١٥	٧١,٥	٢١	١٠٠
	المجموع	١		٥		١٥		٢١	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن جميع الرسائل العلمية سواء كانت ماجستير أو دكتوراه كان مكان نشرها هو كلية الخدمة الاجتماعية جامعة الفيوم، في حين تفاوت تواريخ إجازة هذه الرسائل وهذا وضع طبيعي بحكم الاختيار ألعمدي من قبل الباحث ببدء اختيار الرسائل مادة التحليل والتي راعى فيها الباحث أن يتزامن سنة اختيارها مع بدء الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة وتحديداً قضايا البعد الاجتماعي والبيئي.

جدول رقم (٤)

يوضح نوع الدراسات المستخدمة داخل الرسائل العلمية التي تناولت موضوعات متعلقة بالتنمية المستدامة

م	نوع الدراسة	رسائل ماجستير	رسائل دكتوراه	الإجمالي		الترتيب
		ك	ك	ك	%	
١	دراسات استطلاعية كشفية	–	–	–	–	–
٢	دراسات وصفية تحليلية	١٠	–	١٠	٤٧,٦	١
٣	دراسات تقويمية (تقييمية)	٥	٢	٧	٣٣,٣	٢
٤	دراسات شبه تجريبية (عائد تداخل مهني)	٢	٢	٤	١٩,١	٣
المجموع		١٧	٤	٢	١٠٠	

يتضح من الجدول السابق أن السمة الغالبة على نوعية الرسائل العلمية كانت تنتمي إلى نمط الدراسات الوصفية التحليلية بنسبة ٤٧,٦% وجاء في الترتيب الأول، بينما جاء نمط

الدراسات التقويمية في الترتيب الثاني بنسبة ٣٣,٣%، وجاء نمط الدراسات شبه التجريبية (أو دراسات عائد التدخل المهني) في الترتيب الثالث والأخير بنسبة ١٩,١%، وهو الأمر الذي يعطي دلالة إلى الحاجة الملحة إلى توجيه الباحثين للأخذ بنمط الدراسات شبه التجريبية لأنه الأكثر تأثيراً وفعالية في إحداث تغيير مؤثر في البيئة الجغرافية محور التدخل، كما أنه قد يفرز لنا نماذج ومبادرات وبرامج وجهود تدخل يمكن أن يحتذي بها في القضايا المشابهة للقضايا الحالية.

بيد أن ها الأمر يتطلب إعداداً خاصاً لتنمية مهارات الباحثين وتدريبهم على هذا النوع من الدراسات وكذلك إعادة النظر في إستراتيجية البحث العلمي الحالية من قبل أقسام الدراسات العلمية بالكليات بما يدعم ويوجه باحثيه لتبني نوع الدراسات في إطار تعاون ممارس يخدم قضايا التنمية المستدامة.

جدول رقم (٥)

يوضح توصيف لأماكن تطبيق الرسائل العلمية ميدانياً

م	المكان	رسائل ماجستير		رسائل دكتوراه		الإجمالي	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	جمعيات تنمية المجتمع الحكومية	١				١	٤,٧
٢	جمعيات أهلية بالمناطق الريفية	٦				٦	٢٨,٦
٣	جمعيات أهلية بالمناطق الحضرية الفقيرة	٧		٣		١٠	٤٧,٦
٤	مؤسسات تعليمية	٢				٢	٩,٥
٥	المدارس الحقلية والصديقة			٢		٢	٩,٥
	المجموع	١٦		٥		٢١	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكثر الأماكن التي طبقت فيها رسائل الماجستير والدكتوراه كانت في الجمعيات الأهلية المنتشرة بالمناطق الحضرية الريفية حيث بلغت نسبتها ٤٧,٦%، يليها في أماكن الجمعيات الأهلية بالمناطق الريفية بنسبة ٢٨,٦% بينما جاءت كل من المؤسسات

التعليمية، والمدارس الحقلية والصديقة في الترتيب الثالث بنسبة ٩,٥% لكل منهما، وجاءت الجمعيات الحكومية في الترتيب الأخير بنسبة ٤,٧%.

ويمكن أن نرجع تفسير ذلك إلى النشاط الواضح للجمعيات الأهلية سواء في المناطق الحضرية أو الريفية والدور الهام الذي تقوم به في مساندة جهوده الدولة في عملية الرعاية والتنمية الاجتماعية.

جدول رقم (٦)

يوضح للفئات المعنى بها داخل الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية (مجتمع الدراسة)

الدرجة الكلية للمؤشر الفرعي ١٢٦ الدرجة الكلية للبعد ١٢٦ × ٢١= ٢٦٤٢

م	الفئة	ك	%
١	المرأة والمرأة المعيلة.	٢	٩,٥
٢	أطفال الشوارع.	١	٤,٧
٣	الفتيات الصغيرات المقبلات على الزواج.	١	٤,٧
٤	الأسر الفقيرة المستحقة للدعم.	٤	١٩,١
٥	تعليم الفتيات.	٣	١٤,٣
٦	الطفل العامل.	١	٤,٧
٧	المعاقين.	١	٤,٧
٨	المستفيدين من برامج الخدمات التعليمية (الفصل الواحد – المدارس الحقلية)	٢	٩,٥٢
٩	المستفيدين من التدريب وتنمية الموارد البشرية.	٢	٩,٥٢
١٠	المستفيدين من برامج الإقراض.	١	٤,٧
١١	الإناث المستفيدة بمن خدمات الرعاية الصحية.	١	٤,٧
١٢	القضايا البيئية والاحتباس الحراري والإصحاح البيئي.	٢	٩,٥٢
المجموع		٢١	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكثر الفئات التي تعرضت لها الرسائل العلمية هي الأسرة الفقيرة المستحقة للدعم بنسبة ١٩,٤%، تلتها في الترتيب الرسائل التي تعرضت لقضية تعليم الفتيات بنسبة ١٤,٣%، بينما تساوت كل من الرسائل التي اهتمت بالمرأة والمرأة المعيلة والمستفيدين من الخدمات التعليمية والتدريب وتنمية الموارد البشرية وقضايا البيئة في الترتيب الثالث بنسبة ٩,٥٢%، ثم جاء في الترتيب الرابع اهتمام الرسائل بفئات أطفال الشوارع والفتيات الصغيرات المقبلات على الزواج والطفل العامل، المعاقين، والمستفيدين من برامج الإقراض وخدمات الرعاية الصحية بنسبة ٤,٧% ويخلص الباحث من ذلك إلى أن هناك حالة من التفتيت وعدم التركيز على قضايا بعينها وهذا يعطي دلالة على عدم وجود إستراتيجية بحثية واضحة تعني بقضايا البعد الاجتماعي.

جدول رقم (٧)

يوضح التأصيل النظري للتنمية المستدامة داخل الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية

م	مدى تناول الرسائل العلمية للمفاهيم والأسس المرتبطة بالتنمية المستدامة	ك	%
١	الأسس النظرية للتنمية المستدامة.	٣	١٤,٣
٢	الجمعيات الأهلية وإسهاماتها في التنمية المستدامة.	٧	٣٣,٣
٣	الفقر وسياسات الدعم.	٣	١٤,٣
٤	تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات.	٧	٣٣,٣
٥	الإصحاح البيئي والتنمية المستدامة.	١	٤,٧
المجموع		٢١	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق المتعلق بتناول الرسائل العلمية للتأصيل النظري لقضايا البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة ما يلي:

١- الاعتماد على جمع مادة نظرية ترتبط بالتنمية وقضاياها دون التعمق والتحليل والاستفادة والتوظيف لها بما يخدم الموضوع.

٢- بالرغم من أن التأصيل النظري تركز غالبيته على كل من الجمعيات الأهلية وتنمية الموارد البشرية بنسبة ٣٣,٣% إلا أن هذا الأمر مرتبط بعدد الرسائل التي تناولت موضوعات مرتبطة بها.

٣- في حين نجد ضعفاً في الأسس النظرية المرتبطة بقضايا التنمية المستدامة والفقر والإصحاح البيئي.

جدول رقم (٨)

يوضح المداخل والنظريات العلمية للخدمة الاجتماعية المستخدمة

مع قضايا وموضوعات التنمية المستدامة

م	الأسس والمداخل والاستراتيجيات النظرية في التنمية	ك	%
١	شبكات الأمان الاجتماعي	٢	٩,٥
٢	الممارسة العامة	٢	٩,٥
٣	التمكين في الخدمة الاجتماعية	٣	١٤,٢
٤	الشراكات المجتمعية	٤	١٩
٥	حل المشكلة	١	٤,٨
٦	التخطيط الاجتماعي	٦	٢٨,٥
٧	التشبيك الاجتماعي	١	٤,٨
٨	التأهيل المرتكز على المجتمع	١	٤,٨
٩	الممارسة المهنية	١	٤,٨
المجموع		٢١	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن كل الرسائل العلمية مادة التحليل لم تعتمد على مداخل أو نماذج علمية محددة في تفسيرها للقضايا المتناولة بحثياً بالرغم من أن نماذج التنمية واضحة ومحددة، وهو أمر منطقي لأن ٤٧,٦% من الرسائل كانت وصفية تحليلية وبالتالي فقد اعتمدت كل رسالة على ما يناسبها من مداخل نظرية وهو الأمر الذي عدد من المداخل النظرية المستخدمة.

كما أن قلة استخدام نمط الدراسات شبه التجريبية (عائد التدخل المهني) أثر كثيراً في إمكانية تحديد نموذج علمي فعال يمكن تطبيقه أو ثبت نجاحه في قضايا التنمية وبالتالي يمكن تعميمه، وهو الأمر الذي أثر بدوره على عدم وجود مبادرات وبرامج مهنية ناجحة يمكن تطبيقها في قضايا تنموية مشابهة للقضايا المطروحة في تلك الرسائل.

نتائج التساؤل الفرعي الثاني الخاص بـ "مدى تناول الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية لاهتمامات البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة"[١]

جدول رقم (٩)

خاص بـ المؤشر الأول المتعلق بمدى تناول الرسائل العلمية لقضايا التعليم

م	صور التناول	الدرجة	%	س-	ملاحظات
١	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا التعليم الأساسي	–	–	–	ن= ٥
٢	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا محو الأمية وتعليم الكبار والتسرب المدرسي	٦	٤,٨	١	درجة المؤشر الفرعي= ٣٠
٣	مدى تناول الرسائل العلمية لدور مؤسسات المجتمع المدني في نشر الوعي المجتمع، وتعليم الفتيات.	–	–	–	
٤	مدى تناول الرسائل العلمية لمبادرات وتجارب الفصل الواحد– والمدارس الصديقة والحقلية.	٦	٤,٨	١	درجة المؤشر الكلية= ١٨٠
٥	مدى تناول الرسائل العلمية لجهود الخدمة الاجتماعية في دعم تعليم الفتيات.	١٢	٩,٤	٢	% = ٢٣,٨
٦	مدى تناول الرسائل العلمية لبرامج التوعية والتعبئة المجتمعية	٦	٤,٨	١	

يتضح من الجدول السابق أن درجة تناول الرسائل العلمية لقضايا التعليم كأحد مؤشرات البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة هي (٣٠) بمتوسط حسابي (٥) بنسبة (٢٣,٨) وبذلك تحدد مدى تعرض الرسائل العلمية لقضايا التعليم في البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة

[١] تم الاستعانة بقائمة مؤشرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عرض هذا المحور ١٩٩٦، وكذلك من خلال أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧.

بتقدير كيفي (أقل من المتوسط) وفق دليل التحليل، أما عن تناول الرسائل العلمية لكل مؤشر فرعي داخل هذا المؤشر الكلي فقد اتضح أن درجة تناول الرسائل العلمية لجهود الخدمة الاجتماعية من دعم تعليم الفتيات هي (١٢) درجة بمتوسط حسابي (٢) ونسبة (٩,٤%) وبذلك تحدد مدى تناول الرسائل العلمية لجهود الخدمة الاجتماعية في تعليم الفتيات بتقدير كيفي (أقل من المتوسط) وجاء في الترتيب الأول، في حين جاء في الترتيب الثاني كل من الرسائل التي اهتمت بقضايا محو الأمية وتعليم الكبار والتسرب المدرسي، والمدارس الصديقة والحقلية وبرامج التوعية والتعبئة المجتمعية حيث حصلت على (٦) درجات بمتوسط حسابي (١) بنسبة (٤,٨%) بتقدير كيفي (ضعيف).

هذا ويمكن أن نستخلص من النتائج السابقة ما يلي:

- بالرغم من أن غالبية الرسائل العلمية كان هدفها الأساسي ينصب على دراسة التعليم كأحد القضايا الهامة في البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة إلا أن هذه الرسائل لم تتعدى أهدافها سوى التطرق بصورة أقل من المتوسط لقضايا هذا البعد داخل متن الرسائل وأنها لم تتعمق بالصورة المرجوة منها.
- كما أن هناك موضوعات لم تتطرق إليها الرسائل مثل قضايا التعليم الأساسي، وقضايا مؤسسات المجتمع المدني ودورها في نشر الوعي وتعليم الفتيات.

جدول رقم (١٠)

خاص بالمؤشر الفرعي الثاني المتعلق بـ مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا الوعي الاجتماعي

م	صور التناول	الدرجة	%	س̄	ملاحظات
١	مدى تناول الرسائل العلمية لموضوعات تتعلق بسوء التغذية والتثقيف الصحي.	–	–	–	ن= ١ درجة المؤشر الفرعي= ٦ درجة المؤشر الكلية= ٣٦
٢	مدى تناول الرسائل العلمية لموضوعات مرتبطة بعملية الإصحاح البيئي.	–	–	–	
٣	مدى تناول الرسائل العلمية لموضوعات حول سبل الحفاظ على المياه النقية.	–	–	–	
٤	مدى تناول الرسائل العلمية لموضوعات حول سبل الحد من استنزاف الموارد الطبيعية.	–	–	–	
٥	مدى تناول الرسائل العلمية لموضوعات حول التوجيه والإرشاد والتوعية لموارد البيئة الطبيعية.	–	–	–	
٦	مدى تناول الرسائل العلمية لتدخلات مهنية أو تجارب عالمية ناجحة للحد من مشكلات التلوث البيئي.	٦	٤,٨%	١	

يتضح من الجدول السابق أن درجة تناول الرسائل العلمية لقضايا الوعي الاجتماعي كأحد مؤشرات البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة هي (٦) بمتوسط حسابي (١) بنسبة (٤,٨%) وبذلك تحدد مدى تعرض الرسائل العلمية لقضايا الوعي الاجتماعي بتقدير كيفي (ضعيف) وفق دليل التحليل، أما عن تناول الرسائل العلمية لكل مؤشر فرعي داخل هذا المؤشر الكلي لم تحصل سوى الرسائل العلمية المتعلقة بعملية مشكلات التلوث البيئي على (٦) درجات بمتوسط حسابي (١) بنسبة (٤,٨%) وبذلك تحدد مدى تناول الرسائل العلمية المرتبطة بمشكلات التلوث البيئي على تقدير كيفي (ضعيف).

في حين لم تتعرض أي رسائل من الماجستير أو الدكتوراه لقضايا البعد الاجتماعي والبيئي المرتبطة بـ (سوء التغذية–التثقيف الصحي–ترشيد المياه النقية وسبل الحفاظ عليها–التوعية بسبل الحد من استنزاف الموارد الطبيعية) وهو الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في طبيعة ونوعية الموضوعات البحثية التي يجب دراستها بما يخدم عملية التنمية المستدامة.

جدول رقم (١١)

خاص بالمؤشر الفرعي الثالث المتعلق بـ مدى تناول الرسائل العلمية لموضوعات العدالة الاجتماعية للفئات السكانية المعرضة للخطر

م	صور التناول	الدرجة	%	س̄	ملاحظات
١	مدى تناول الرسائل العلمية للجماعات الفقيرة المهشمة وسبل تحسين نوعية الحياة.	٢٤	١٩%	٤	ن= ١٠ درجة المؤشر الفرعي= ٦٠ درجة المؤشر الكلية= ٣٦٠
٢	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا المرأة (المرأة المعيلة)	١٨	١٤,٣	٣	
٣	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا الأطفال المعرضين للخطر (أطفال بلا مأوى – والعاملين).	١٢	٩,٥	٢	
٤	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا كبار السن واحتياجاتهم ومشكلاتهم.	–	–	–	
٥	مدى تناول الرسائل العلمية لمشكلات المعاقين.	٦	٤,٨	١	
٦	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا الدمج لذوي الاحتياجات الخاصة.	–	–	–	

يتضح من الجدول السابق أن درجة تناول الرسائل العلمية لقضايا العدالة الاجتماعية للفئات السكانية المعرضة للخطر كأحد مؤشرات البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة هي (٦٠) بمتوسط حسابي (١٠) بنسبة (٤٧,٦%) وبذلك تحدد مدى تعرض الرسائل العلمية لقضايا العدالة الاجتماعية للفئات السكانية المعرضة للخطر بتقدير كيفي أقل من المتوسط وفق دليل التحليل، أما عن تناول الرسائل العلمية لكل مؤشر فرعي داخل هذا المؤشر الكلي فقد أتضح أن

درجة تناول الرسائل العلمية للجماعات الفقيرة المهشمة وموضوعات تحسين نوعية الحياة قد جاءت في الترتيب الأول بـ (٢٤) درجة وبمتوسط حسابي (٤) وبنسبة (١٩%) وبذلك تحدد تناول الرسائل العلمية لهذا المؤشر بتقدير كيفي (أعلى من المتوسط)، بينما جاء في الترتيب الثاني الرسائل العلمية المرتبطة بقضايا المرأة والمرأة المعيلة بـ (١٨) درجة وبمتوسط حسابي (٣) بنسبة (١٤,٣%) وبلك تحدد تناول الرسائل العلمية لهذا المؤشر بتقدير كيفي (متوسط) في حين جاء في الترتيب الثالث الرسائل العلمية التي تناولت القضايا المعيشية والأطفال المعرضين للخطر (سواء كانوا أطفالاً بلا مأوى أو الأطفال العاملين) بحصولها على (١٢) درجة بمتوسط حسابي (٢) بنسبة (٩,٥%) وبذلك تحدد تناول الرسائل العلمية لهذا المؤشر بتقدير كيفي (أقل من المتوسط)، وأخيراً جاءت الرسائل العلمية التي تعرضت لمشكلات المعاقين في الترتيب الرابع لحصولها على (٦) درجات بمتوسط حسابي (١) بنسبة (٤,٨%) وبذلك تحدد تناول الرسائل لهذا المؤشر بتقدير كيفي (ضعيف) .

بينما لم تتعرض أي من الرسائل العلمية لقضايا كبار السن، وقضايا الدمج لذوي الفئات الخاصة وهو الأمر الذي يعني ضرورة وضعها في الاهتمام في دراسات بحثية قادمة.

جدول رقم (١٢)

خاص بالمؤشر الفرعي الرابع المتعلق بـ مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا الرعاية الاجتماعية

م	صور التناول	الدرجة	%	س-	ملاحظات
١	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا الرعاية الصحية.	٦	١	١	ن= ١ درجة المؤشر الفرعي= ٦ درجة المؤشر الكلية= ٣٦
٢	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا حقوق المرضى.	–	–	–	
٣	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا التأمين الصحي بأنواعه.	–	–	–	
٤	مدى تناول الرسائل العلمية لسبل الارتقاء بالرعاية الصحية (انخفاض الوفيات).	–	–	–	
٥	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا الحماية والوعي الصحي والوقاية من الأمراض.	–	–	–	
٦	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا لسياسات الرعاية الصحية.	–	–	–	

يتضح من الجدول السابق أن درجة تناول الرسائل العلمية لقضايا الرعاية الاجتماعية كأحد مؤشرات البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة هي (٦) بمتوسط حسابي (١) بنسبة (٤,٨%) وبذلك تحدد مدى تعرض الرسائل العلمية لقضايا المؤشر بتقدير كيفي (ضعيف).

هذا ويمكن أن نستخلص مما سبق ما يلي: أن باقي المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر العام لم تحظى باهتمام الباحثين إذ لم تتعرض أي من الرسائل العلمية مادة التحليل تخصصاً

وزمنياً لأي من الموضوعات المتعلقة بقضايا حقوق المرضى والتأمين الصحي، وسبل الارتقاء بالرعاية الصحية والوعي الصحي، ومناقشة سياسات الرعاية الصحية، وهو الأمر الذي يتطلب معه إعادة النظر في توجيه البحث العلمي لتلك القضايا بما يخدم تفعيل البحث العلمي في هذا البعد من التنمية المستدامة.

جدول رقم (١٣)

خاص بالمؤشر الفرعي الخامس المتعلق بـ مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا التنمية البشرية والمشاركة الشعبية

م	صور التناول	الدرجة	%	س̄	ملاحظات
١	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا تدريب وتنمية الموارد البشرية	١٢	٩,٥	٢	ن= ٣ درجة المؤشر الفرعي= ١٨ درجة المؤشر الكلية= ١٠٨
٢	مدى تناول الرسائل العلمية لموضوعات المشاركة الشعبية وسبل تفعيلها.	–	–	–	
٣	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا التمكين وإدارة المشروعات ذاتياً.	–	–	–	
٤	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا التمويل الذاتي للمشروعات الصغيرة والاقتراض.	٦	٤,٨	١	
٥	مدى تناول الرسائل العلمية لدور مؤسسات المجتمع المدني تجاه تنمية الموارد البشرية.	–	–	–	
٦	مدى تناول الرسائل العلمية لسبل دعم قدرات منظمات المجتمع المدني وتكاملها مع المؤسسات الحكومية.	–	–	–	

يتضح من الجدول السابق أن درجة تناول الرسائل العلمية لقضايا التنمية البشرية والتمكين والمشاركة الشعبية كأحد مؤشرات البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة هي (١٨) درجة بمتوسط حسابي (٣) بنسبة (١٤,٢%) وبذلك تحدد مدى تعرض الرسائل العلمية لقضايا هذا البعد بتقدير كيفي (متوسط) وفق دليل التحليل، أما عن تناول الرسائل العلمية لكل مؤشر فرعي داخل هذا المؤشر العام فقد اتضح أن درجة تناول الرسائل العلمية لقضايا التدريب وتنمية الموارد البشرية قد جاء في الترتيب الأول بحصولها على (١٢) درجة بمتوسط حسابي (٢) بنسبة (٩,٥%)، وبذلك تحدد تناول الرسائل العلمية لهذا المؤشر بتقدير كيفي (أقل من المتوسط)، بينما جاءت الرسائل العلمية المرتبطة بقضايا التمويل الذاتي للمشروعات الإنتاجية الصغيرة والاقتراض في الترتيب الثاني بحصولها على (٦ درجات) وبمتوسط حسابي (١) وبنسبة مئوية (٤,٨%) وبذلك تحدد مدى تعرض الرسائل العلمية لقضايا هذا المؤشر بتقدير كيفي (ضعيف) في حين لم تتعرض أي من الرسائل العلمية خلال الفترة المختارة لأي موضوعات ذات صلة بالمشاركة

الشعبية وسبل تفعيلها، وكذلك قضايا التمكين وإدارة المشروعات ذاتياً ودور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية لحصولهم على تقدير كيفي (ضعيف جداً) وفق دليل التحليل.

جدول رقم (١٤)

خاص بالمؤشر السادس المتعلق بـ مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا البيئة والمخاطر التي تهددها

م	صور التناول	الدرجة	%	س-	ملاحظات
١	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا التلوث البيئي بأنواعه.	٦	٤,٨	١	ن= ١ درجة المؤشر الفرعي= ٦ درجة المؤشر الكلية= ٣٦
٢	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا العشوائيات ومخاطرها.	–	–	–	
٣	مدى تناول الرسائل العلمية للآثار البيئية لمشروعات التنمية.	–	–	–	
٤	مدى تناول الرسائل العلمية لتبعات النمو السكاني في ظل محدودية الموارد.	–	–	–	
٥	مدى تناول الرسائل العلمية لجهود الشراكات المجتمعية وحماية البيئة.	–	–	–	
٦	مدى تناول الرسائل العلمية لسبل تحسين نوعية الحياة	–	–	–	

يتضح من الجدول السابق أن درجة تناول الرسائل العلمية لقضايا البيئة والمخاطر التي تهددها كأحد مؤشرات البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة هي (٦) بمتوسط حسابي (١) بنسبة (٤,٨%) وبذلك تحدد مدى تعرض الرسائل العلمية لقضايا هذا المؤشر بتقدير كيفي (ضعيف) وفق دليل المحتوى، أما عن تناول الرسائل العلمية لكل مؤشر فرعي داخل المؤشر الكلي، فنجد أن كلاً من القضايا المتعلقة بالتلوث البيئي بأنواعه والقضايا المتعلقة بسبل تحسين الحياة قد تساويا بحصول كل منها على (٦درجات) بمتوسط حسابي (١) وبنسبة (٤,٨%) وبذلك تحدد تناول هذا المؤشر بتقدير كيفي (ضعيف) وفق دليل المحتوى.

كما نستنتج كذلك من الجدول عدم تعرض الرسائل العلمية لقضايا العشوائيات ومخاطرها وقضايا البيئة وعلاقتها بالتنمية والنمو السكاني، والشراكات المجتمعية ودورها في حماية البيئة الأمر الذي يعني أن هناك موضوعات وقضايا متعلقة بالبعد الاجتماعي والبيئي تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والبحث من قبل تخصصات المهنة، مع الإشارة إلى أننا نتحدث عن فترة زمنية يجب أن يقترب فيها البحث العلمي وقضاياه لمعالجة مشكلات المجتمع المعاصرة وهو الأمر الذي يحتاج إلى مراجعة خطط وسياسات البحث العلمي في تلك الكليات بما يخدم المجتمع ويعالج قضاياه.

جدول رقم (١٥)

يوضح النتائج النهائية للتساؤل الفرعي الثاني المتعلق بمدى تناول الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية لاهتمامات البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة

م	صور التناول	الدرجة	%	س̄	الترتيب
١	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا التعليم	٣	٢٣,٨	٥	٢
٢	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا الوعي الاجتماعي	٦	٤,٨	١	٤
٣	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا العدالة الاجتماعية لفئات السكان المعرضين للخطر (الفقيرة – المهمشة).	٦٠	٤٧,٦	١٠	١
٤	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا الرعاية الصحية.	٦	٤,٨	١	٥
٥	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا التنمية البشرية والتمكين والمشاركة الشعبية.	١٨	١٤,٢	٣	٣
٦	مدى تناول الرسائل العلمية لقضايا البيئة والمخاطر التي تهددها	٦	٤,٨	١	٦
	المجموع	١٢٦	%١٠٠	٢١	

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بنتائج البعد الخاص بمدى تناول الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية لاهتمامات البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة بحصول المؤشر الخاص بقضايا العدالة الاجتماعية للفئات السكانية المعرضة للخطر والمهشمة والفقيرة على الترتب الأول بحصولها على (٦٠ درجة) بمتوسط حسابي (١٠) ونسبة (٤٧,٦%) وبذلك تحدد مدى تعرض هذا المؤشر لقضايا البعد الاجتماعي والبيئي بتقدير كيفي (متوسط) وفق دليل المحتوى، تلى ذلك في الترتيب المؤشر الخاص بقضايا التعليم بحصوله على (٣٠) درجة بمتوسط حسابي (٥) بنسبة (٢٣,٨%) بتقدير كيفي (أقل من متوسط) وفق دليل المحتوى، ثم جاء المؤشر الخاص بقضايا التنمية البشرية والتمكين في الترتيب الثالث بحصوله على (١٨درجة) بمتوسط حسابي (٣) بنسبة (١٤,٢%) بتقدير كيفي (ضعيف)، ثم جاء في الترتيب الرابع مكرر كلاً من المؤشرات الخاصة بقضايا الوعي الاجتماعي والرعاية الصحية وقضايا البيئة بحصولها على (٦درجات) بمتوسط حسابي (١) بنسبة (٤,٨%) بتقدير كيفي (ضعيف).

رسم بياني يوضح شكل واهتمامات الباحثين بقضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة من خلال الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية المتعلقة بنتائج التساؤل الثاني

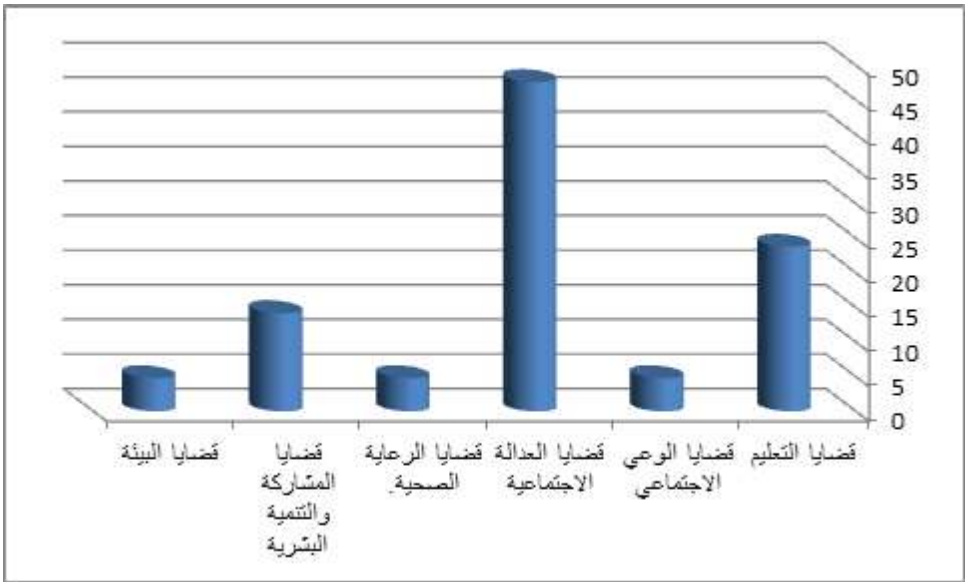

يوضح لنا الرسم البياني السابق ما يلي:

١- أن هناك تنوع وتطرق لكل القضايا المرتبطة بالبعد الاجتماعي للتنمية المستدامة من قبل الباحثين ولكن ليس بالكفاية المرجوة.

٢- أن هناك حالة من التباين في درجة الاهتمام لكل قضية من القضايا المطروحة.

٣- أن هذا التباين يعطي مؤشراً واضحاً لوجود خلل في خطط واستراتيجيات البحث العلمي وأن الباحثين لا يسيرون وفق نهج وخط فكرى وعلمي مخطط، والدليل على ذلك أن أعلى نسبة اهتمام كانت لقضايا العدالة الاجتماعية (للفئات السكانية الفقيرة – المهشمة المعرضة للخطر) حيث بلغت ٤٧,٨% كان نقيضها الوعي الاجتماعي بأقل اهتمام حيث بلغت نسبته ٤,٨% والذي يفترض أن يسير جنباً إلى جنب معها إذا أردنا مشاركة فاعلة من المواطنين وتنمية مستدامة لا خدمات ورعاية اجتماعية مؤقتة، كما أن تلك النسبة لا تعطي دلالة حقيقية على قيام الدولة بمسئولياتها تجاه قضايا الفقراء والفئات المهشمة، فتلك النسبة هي لجهود مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني أنظر الجدول رقم (٥).

٤- كما أن ارتفاع مؤشر العدالة الاجتماعية بناء على الشكل السابق هو مؤشر مضلل لأن ٨٠% تقريباً من تلك الدراسات كانت من نمط الدراسات الوصفية والتقييمية أنظر الجدول رقم (٤).

جدول رقم (١٦)

الخاص بنتائج التساؤل الفرعي الثالث المتعلق بـ مدى إسهامات الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية في دعم جهود قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة(*)

(وفق نتائج وتوصيات الرسائل العلمية هدف التحليل)

م	صور إسهامات الرسائل العلمية في عملية التنمية المستدامة	من خلال دراسات عائد التدخل المهني		الدراسات التقييمية	الدراسات الوصفية
		الدرجة	ك		
١	وضعت ترتيب للفئات المستحقة والأولى بالرعاية والتنمية (العمالة المؤسسية -والباعة الجائلون-والحرفيون).			١	١
٢	أشارت على فاعلية برامج شبكات الأمان الاجتماعي في تحسين نوعية الحياة والعمالة المهمشة.			١	
٣	أشارت إلى أهمية دور المؤسسات الأهلية في مساعدة الفقراء (إيجاد فرص عمل – أصحاب المعاشات-وقضايا التمكين-وزواج الفتيات الفقيرات.				١
٤	أكدت على أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في قضايا البعد الاجتماعي البيئي.				١
٥	أوصت بوضع أسس لبناء عمليات الشراكة بين الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني.			١	١
٦	تعديل في الاتجاهات وزيادة الوعي لدى الفئات المعنية بقضايا التنمية المستدامة (مثل ختان الإناث).			١	
٧	اهتمت بضرورة تنمية المهارات والقدرات البشرية وتحسين نوعية الحياة (الإقراض-المشروعات الصغيرة).	١		٢	١
٨	حددت المعوقات وجوانب القصور التي يجب التعامل معها في قضايا التنمية المستدامة محور البحث.	١			٢
٩	دعمت المبادرات والبرامج بالمعنية بقضايا التنمية المستدامة.			١	٣
١٠	صلاحية النماذج المهنية المستخدمة في التأثير الإيجابي على الفئات المقدم لهم الخدمة.	٢			
	المجموع	٤	%١٩,١	%٣٣,٣	%٤٧,٦

يتضح من الجدول السابق أن صور إسهامات الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية في دعم جهود قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة قد تباينت ما بين نتائج حددت معوقات أو أكدت على أهمية دور أو وضعت ترتيباً للأولويات وتوصيات ذات صفة إنشائية من منظور باحثيها لم ولن تكون ملزمة لمتخذي القرار لوهن تأثير مثل هذا النوع من الاستخلاصات

* بتصرف (تم الاستفادة من وضع مؤشرات هذا المحور من المعايير التي أشار إليها أ.د/ جمال شحاتة في كتابه الممارسة العامة تصور حديث في الخدمة الاجتماعية مرجع سبق ذكره.

بحكم أنه لم يكن مؤثراً في بيئة الدراسة نفسها بحكم عدم ظهور أثر ملموس لتلك الاستخلاصات على المواطنين أنفسهم.

فنجد أن حوالي (٤٧,٦%) من نتائج الرسائل العلمية مادة التحليل قد انبثقت من نمط الدراسات الوصفية التحليلية.

في حين أن (٣٣,٣%) من نتائج الرسائل العلمية مادة التحليل قد انبثقت من نمط الدراسات التقييمية.

بينما بلغت نسبة إسهام الرسائل العلمية مادة التحليل في تلك النتائج والتي يمكن القول بأنها اقتربت من لمس الواقع الفعلي لبعض قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة كانت من نمط الدراسات شبه التجريبية أو دراسات التدخل المهني والتأثير فيها بنسبة ١٩,١% وكانت من نمط الدراسات شبه التجريبية أو دراسات التدخل المهني والتأثير فيها بنسبة (١٩,١%) وتلك النسبة دلالتها تشير إلى ضعف إسهام الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية في قضايا البعد الاجتماعي البيئي، واستند الباحث للخروج بتلك النتيجة هو أنه حتى رسائل التدخل تلك كان إسهامها في:

- صلاحية بعض النماذج المهنية في بعض قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة.
- تعديل اتجاهات فئات وعينة الدراسة.
- التأكيد على أهمية استخدام برامج تدريبية لتنمية القدرات البشرية لعينة الدراسة.
- أن أي من الرسائل الأربعة التي تعرضت لإحداث تدخل في بعض قضايا البعد الاجتماعي البيئي لم تخرج لنا ببرنامج معين أو بنموذج ذا تأثير أو بتجربة حققت نجاحاً في البيئة يمكن تعميمها.

رسم بياني يوضح إسهامات الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية في دعم الجهود المبذولة في قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة

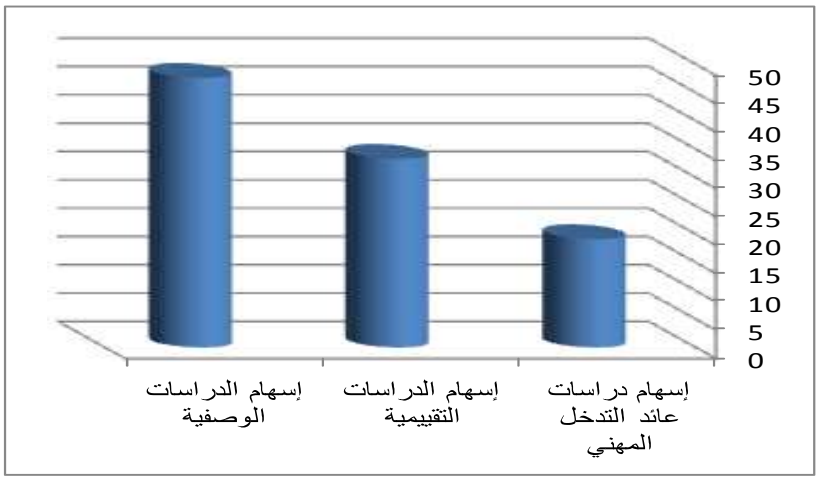

يتضح من الرسم البياني السابق ما يلي:

١- أن هناك قصور واضح في نمط دراسات التدخل المهني حيث جاءت في الترتيب الثالث على عكس المتوقع من أن يكون لهذا النمط من الدراسات النصيب الأكبر بحكم كونها تتعامل مع قضايا تحتاج إلى أن يشعر بها فئات المجتمع المتأثرين بقضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة.

٢- تركيز البحث العلمي على نمط الدراسات الوصفية التي تعتمد على التحليل والتفسير والخروج بتوصيات وهو الأمر الذي قد يعكس صورة ذهنية سلبية لدى فئات المجتمع المعني بالبحث تتسم بعدم الأهمية لأنها لم تحدث لهم التغيير الملموس، واقتصرت على التوصيف والتحليل فقط.

النتائج العامة للدراسة:

أولاً: بالنسبة للنتائج المتعلقة بالتساؤل الفرعي الأول المتعلق بتوصيف الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية والتي تعرضت لقضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة اتضح الآتي:

١- أن (٧٦%) من الرسائل العلمية كانت للحصول على درجة الماجستير وأن (٢٤%) كانت للحصول على درجة الدكتوراه.

٢- أن هناك قصور واضح في التركيز على نمط الدراسات التي يمكن أن يكون لها إسهام في إحداث تأثير مجتمعي في بيئة الدراسة، حيث بلغت نسبة رسائل التدخل المهني (١٩,١%).

٣- غالبية القضايا التي تعرضت لها الرسائل العلمية تركزت في المناطق الحضرية الفقيرة وذلك بنسبة (٤٧,٦%).

٤- أنه بالرغم من التنوع الكبير في الفئات التي تناولتها الرسائل العلمية وعنيت بها إلا أن هذا التنوع لم يكن ذا ميزة لأنه شتت الجهود ولم يحدث تأثيراً في فئة بعينها لقلة الرسائل التي تعرضت لكل فئة.

٥- أن تركيز الرسائل العلمية حول التأصيل النظري انصب بصورة ما على الجمعيات الأهلية وإسهاماتها في التنمية، وعلى تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات بنسبة (٣٣,٣%) لكل جزئية منفردة.

٦- أن أكثر المداخل والأسس النظرية المهنية تصب على التخطيط الاجتماعي، وهو أمر منطقي لأن غالبية الرسائل كانت ذات صبغة وصفية تحليلية وتقويمية، وليست من نمط دراسات عائد التدخل المهني التي يستخدم فيها اختبار نموذج أوبرنامج تدخل مهني.

ثانياً: بالنسبة للنتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني الفرعي المتعلق بـ تحديد مدى تناول الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية لاهتمامات قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة جاء وفق التدريب التالي:

١- جاء في الترتيب الأول اهتمام الرسائل العلمية بقضايا العدالة الاجتماعية للفئات السكانية المعرضة للخطر (الفقيرة-المهشمة) بنسبة (٤٧,٦%). غير أن هذا الترتيب لا يعطينا مؤشراً حقيقياً حول مقاليه البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية لأن تناول تلك البحوث اتسم بتقليدية التناول واقتصر على الوصف أكثر من التدخل الحقيقي لإحداث تغييراً في نمط حياة تلك الفئات.

٢- وفي الترتيب الثاني جاء اهتمام الرسائل العلمية بقضايا التعليم (تعليم الفتيات (مدارس الفصل الواحد-المدارس الحقلية) بنسبة (٢٣,٨%).

٣- بينما جاءت قضايا التمكين والتنمية البشرية في الترتيب الثالث بنسبة (١٤,٢%).

ثالثاً: النتائج العامة للتساؤل الثالث الفرعي والخاص بإسهامات الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية في دعم جهود قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة:

١- فقد خلصت إلى اتجاه صور الإسهام كانت ما بين التوصيف لنتائج وتوصيات والتأكيد على أهمية دور وتحديد لأهم المعوقات، وعليه يمكن أن نستخلص نتيجة مؤداها: ضعف إسهام الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية في تعاملها مع قضايا البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة نظراً لتقليدية التناول لها.

٢- تمحور الرسائل التي اتجهت إلى نمط الدراسات شبه التجريبية حول تعديل اتجاهات أو زيادة وعي.

٣- عدم خروج أي من الرسائل ببرامج أو مبادرات ثبتت فاعليتها أو تجارب يمكن تعميمها وهو الأمر الذي يتجه ببحوث الخدمة الاجتماعية نحو تقليدية التناول وعدم الإبداع أو الابتكار.

نتائج التساؤل الرئيسي الثالث المتعلق بوضع آليات لتفعيل الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية في قضايا البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة.

اعتمدت منطلقات وضع آليات التفعيل للرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية عند التناول النوعي لقضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة على الآتي:

١- نتائج الدراسة العلمية الحالية والتي كان أبرزها:

أ- أن هناك تقليدية في تناول الدراسات العلمية للقضايا المرتبطة بالبعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.

ب- أن نتائج تلك الدراسات غلب عليها الطابع التنظيري أكثر منه الممارس التي يمكن أن تحدث فارقاً في الفئات الأولى بالرعاية والتنمية.

ج-ترتب على ذلك غياب مشاركة المواطنين في تغيير نمط واقعهم بحكم نمطية أنواع الدراسات المستخدمة.

د-عدم الخروج بأي برامج أو مبادرات ناجحة تعزز من وعي المواطنين وتنمي قدراتهم بما يمكنهم من تغيير أسلوب حياتهم للأفضل.

٢- العمل بعيداً عن التأصيل النظري للجانب الاجتماعي في التنمية المستدامة والذي ينطلق من مفهومات وركائز متمثلة في: (سليمان، وآخرون، ٢٠٠٥)

أ- أن التنمية المستدامة تعني الاستمرارية والتواصل في الوفاء باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها (أي العمل على استخدام الموارد المتجددة).

ب-تمكين الناس بدلاً من تهميشهم (فهناك ارتبط وثيق بين التنمية المستدامة، والتنمية البشرية، والعدالة الاجتماعية، والشراكات المجتمعية، والتمكين).

ج-إتاحة الفرص للمشاركة لكافة فئات المجتمع مع تعظيم الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته ودوره في المشاركة الفعالة في عملية التنمية المستدامة.

د-أهمية تبني مدخل التخطيط بالمشاركة.

هـ-الواقعية والمرونة في خطط التنمية بما يضمن استمراريتها.

و-العمل وفق آليات التنمية المستدامة والتي من بينها الآلية الثانية المتعلقة بتسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة والثالثة المتعلقة تعزيز التعليم والوعي العام والتدريب.

٣-نتائج وتوصيات الدراسات السابقة:

وفقاً للمعطيات السابقة يمكن بلورة آليات تفعيل الرسائل العلمية للخدمة الاجتماعية لتصبح أكثر فعالية وتتسم تدخلاتها المهنية بالإبداع في الآراء والابتكار في التجارب والبرامج المتعلقة بقضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة وذلك من خلال وضع رؤية تكاملية لمنظومة العمل التنموي تستند فلسفتها على إستراتيجية واضحة اخذه فى الاعتبار أن مجتمع المعرفة المعاصر لم يعد منتجاً فقط للمعارف والأفكار بل تعاظم دوره ليترجم تلك المعارف إلى تجارب ونماذج وابتكارات واختراعات نجم عنها تقدم تكنولوجي في شتى المجالات وهكذا يجب أن تستند فلسفة ورؤية واستراتيجيات البحث العلمي للخدمة الاجتماعية أن تكون مؤسساتها البحثية منتجة تسهم في إحداث تنمية مستدامة قائمة على تجارب ومبادرات وبرامج تصلح كنماذج يحتذى بها محلياً وإقليمياً وقبل كل ذلك يشعر المواطن بأثرها وتحسن من مستوى معيشته ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال الرؤية ثلاثية الأبعاد الممثلة في الآتي:

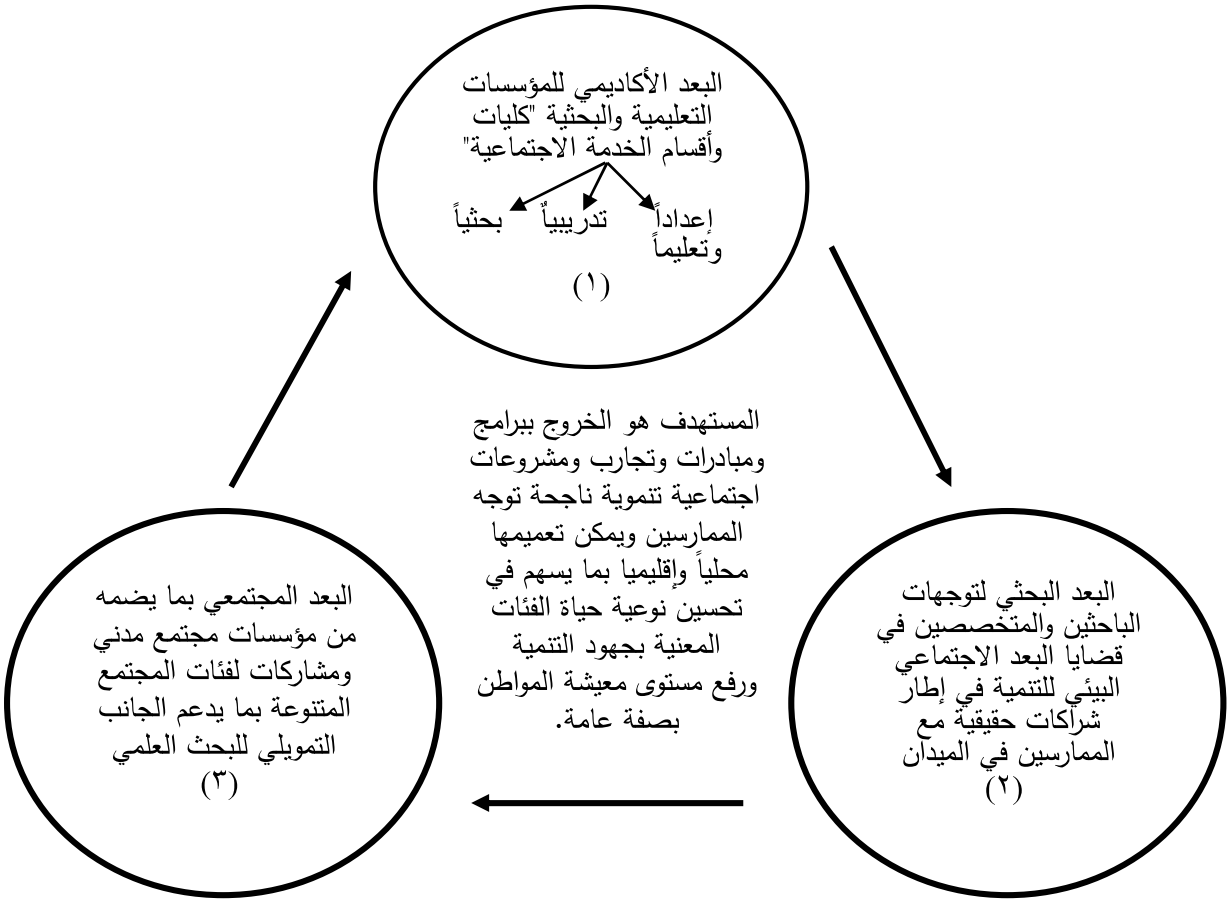

أولاً–فيما يتعلق بالبعد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية والبحثية "كليات وأقسام الخدمة الاجتماعية" يجب أن يحدد رؤيته وفق مسارثلاثى الأبعاد "ممثلا فى مواكبة نظم تعليم الخدمة الاجتماعية للفكر المعرفي المعاصر –الاهتمام ببحوث النموذجة–التدريب وتنمية الموارد البشرية" وهذا يتطلب ضرورة.

١– إعادة النظر في لائحة الدراسات العليا بكليات الخدمة الاجتماعية وأقسامها وفق واقع المجتمع المعاصر وقضاياه ذات البعد الاجتماعي بحيث يراعى فيها:

أ– وضع إستراتيجية متكاملة للبحث العلمي ذات رؤية واضحة ومحددة تخدم قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة.

ب–إعداد دراسات علمية يكون هدفها تحديد قضايا المجتمع المرتبطة بالبعد الاجتماعي وبلورة نتائجها من خلال مقترحات بموضوعات متنوعة شاملة لكل فئات السكان المستهدفين في عملية التنمية المستدامة يختار الباحثين من بينها ما يمكن أن يكون فكرة رسالته العلمية، وذلك يحقق أهداف رسالة الكلية من التناول الحقيق المطلوب لقضايا المجتمع التنموية، وخدمة البيئة الجغرافية للمجتمع المحيط بها.

ج–إعادة النظر في مراكز البحوث والدراسات العلمية بالكليات سواء من حيث أهدافها–وخططها المستقبلية ودورها المجتمعي لتصبح بيوت خبرة علمية، ومركز إشعاع متخصص يخدم بيئة المجتمع المحلي ومؤسساتها الاجتماعية الحكومية منها والأهلية.

٢–فتح آفاق التعاون والشراكات العلمية بين مراكز البحوث على المستوى الأكاديمي بين كليات الجامعة الواحدة، ثم الانتقال إلى إقامة تكتلات علمية بحثية بين الجامعات لتكون نواة لتنفيذ مشروعات قومية مرتبطة بقضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة، وهو الأمر الذي يحقق:

أ–التمكن من خلال وجود رؤية واضحة المعالم نستطيع وفقاً لها التعامل الأمثل مع مجتمع المعرفة المتنامي وفق تكتل معرفي له صيغة وهوية وطنية وقدرات تنافسية.

ب–توحيد الهدف حول المشروعات البحثية الأكثر ارتباطاً بالمواطنين.

ج–إثراء الأفكار والمفاهيم البحثية الأكثر ملائمة وفق بيئات المجتمع المحلية.

د–تبادل الخبرات وتنوعها بما يفرز أفكاراً وإرهاصات تتسم بالابتكار والمواطنة.

هـ-تنسيق الجهود وعدم تشتتها بما يفرز مشروعات وتجارب وبرامج ناجحة تعالج قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية المستدامة.

ثانياً: فيما يتعلق بالبعد البحثي لتوجهات الباحثين والمتخصصين في قضايا البعد الاجتماعي البيئي للتنمية، وذلك وفق منظومة واضحة من الشراكات مع الممارسين المهنيين في الميدان وهو الأمر الذي يتطلب:

١- إعادة النظر في توجهات باحثي ومخططي من ناحية وممارسي الجهود التنموية من ناحية أخرى:

أ- فيما يتعلق بباحثي الماجستير والدكتوراه، يجب إعدادهم وفق منظومة الاحتياج المجتمعي ليصبح كل منهم متخصص وذو خبرة في جانب معين يمثل خطاً فكرياً محدداً.

- تنمية وتطوير مهارات الباحثين من خلال نهج علمي يساعده على النشر العلمي خلال مرحلة الماجستير والدكتوراه مرتبطة بموضوع بحثه ليتبادل فيها خبراته مع الاخرين ويطرح رؤيته لكيفيف معالجة القضية البحثية التى يدرسها وتكون فى الوقت ذاتة من مسوغات الحصول على الدرجة العلمية للمرحلة التي يدرس فيها.
- توجيه الباحثين نحو البحوث التطبيقية، ذو الطابع الذي يتسم بالتدخلات المهنية أكثر منها استطلاعية، أو وصفية، بما قد يفرز للمجتمع برامج، أو تجارب مهنية ناجحة يمكن تعميمها، والبعد عن الاستغراق في تحليل الوضع القائم.

ب-فيما يتعلق بمخططي وممارسي الجهود التنموية الميدانيين:

- - يراعى تمكينهم من التأثير الفعال في النسق المؤسسي والبيئة المحيطة بها، وهو الأمر الذي يتطلب تنمية مهاراتهم البحثية والعلمية باعتبارهم الأكثر قرباً من المواطنين والأكثر تأثيراً في حشد واستثمار طاقات المواطنين كطرف أصيل في تحقيق عناصر التنمية المستدامة البشرية والبيئية ولن يتمكن مخططي وممارسي الجهود التنمية من ذلك إلا من خلال: (التعليم المستمر، التدريب الفعال، تبادل الخبرات)

ثالثاً: فيما يتعلق بالبعد المجتمعي والشراكات المؤسسية بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكوميةفأن الامر يحتاج الى ضرورة.

١- تحديد رؤية واضحة حول أسلوب التعاون وأشكاله بين مؤسسات المجتمع المدني والقادرة على دعم وتمويل البحوث العلمية والمؤسسات الأكاديمية البحثية.

٢- رصد التحديات التي تؤثر على تحقيق شراكات فاعلة بين المؤسسات الاجتماعية الأهلية والحكومية.

٣- وضع برامج زمنية لخطط التعاون وعمليات التنفيذ بما يسمح بأجراء التقييم المستمر لجهود تلك المؤسسات وتحديد سبل تطوير أدائها.

٤- إعطاء مزيد من الاهتمام لمشاركات المواطنين كطرف فاعل في إحداث التنمية والمحافظة على ما تحقق منها وذلك بتنويع أساليب توعيتهم وتحسين قدراتهم ومهاراتهم التشاركية في عملية التنمية وفق رؤية تدعم لديهم قيم العدالة الاجتماعية والاستيعاب لا الإقصاء والتهميش والتمكين والإتاحة بديلاً عن الاستبعاد والتمييز.

المراجع

أولاً-المراجع العربية:

١. إدريس أحمد عبد الله: مشكلات البحوث العلمية التربوية كما يراها طلبة الدراسات العليا، مرجع سبق ذكره.

٢. البار، حسن بن عبد القادر حسن: الثقافة الفكرية في التنمية المستدامة، ط١، السعودية، ٢٠٠٨.

٣. بارود، نعيم سليمان: متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، بحث غير منشور، الجامعة الإسلامية-غزة، ٥ يناير ٢٠٠٥م.

٤. جمال الدهشان: العلاقة الإستراتيجية بين البحث العلمي الجامعي والصناعة "الواقع والآفاق المستقبلية"، ورقة عمل في الندوة السابعة "التخطيط الاستراتيجي للتعليم العالي، كلية التربية، جامعة طنطا، ١١ مايو ٢٠١٠م.

٥. جمال الدين، محمد: دراسة للتعرف على مدى فاعلية البحوث والدراسات العلمية في تطور الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية المدرسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥م.

٦. حبيب، جمال شحاتة: الممارسة العامة من منظور حديث في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠٠٩، ص ص ٤١٦، ٤١٧.

٧. الخصاونة، محمد: أهمية توجيه البحث العلمي لتحقيق التنمية المستدامة، عمان، ٢٠١٢م.

٨. الدوش، علي عبده: علاقة البحث العلمي بالتنمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عدن، رسالة ماجستير غير منشورة، المركز الوطني للمعلومات، رئاسة الجمهورية، اليمن، ٢٠٠٣م.

٩. ربيع، رفعت: البحث العلمي وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة التنمية الإدارية، العدد (١٣٠)، السعودية، صفر ١٤٣٧هـ، ٢٠١٥م.

١٠. طعمية، رشدي: تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٧.

١١. عبد التواب، ناصر عويس: الاحتياجات التدريبية لتنمية مهارات الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين بمجال رعاية الشباب وفق نتائج الدراسات العلمية وواقع الممارسة المهنية، بحث منشور في المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية-جامعة حلوان، ٢٠-٢١/ ٣/ ٢٠٠٢م.

١٢. عبد التواب، ناصر عويس: نحو برنامج مقترح لتطوير الإعداد المهني للأخصائيين الاجتماعيين في مجال رعاية الشباب، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٩٩م.

١٣. عبد الجواد، أحمد عبد الوهاب: التربية البيئية (سلسلة دار المعارف البيئية)، القاهرة، الدار العربية للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٥، ص ص ٥٥٩-٥٦٠.

١٤. عبد العال، عبد الحليم رضا: تنظيم المجتمع التطوير والتطبيق، القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة، ١٩٨٦، ص٢٧٩.

١٥. عبد المقصود، تقويم إسهامات البحوث والدراسات العلمية في تدعيم الممارسة المهنية في مجال تنمية المجتمع، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥م.

١٦. عبدا لله، إدريس أحمد: مشكلات البحوث العلمية التربوية كما يراها طلبة الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الخرطوم، ٢٠٠١م.

١٧. ألغامدي، عبد الله جمعان: التنمية المستدامة (بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولة عن حمية البيئة، جامعة الملك سعود، قسم العلوم الإنسانية، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٠.

١٨. القحطاني، منصور: الإنفاق على البحث العلمي الجامعي، الواقع والمأمول، ورقة عمل مقدم لطرق تفعيل وثيقة الآراء للأمير عبد الله آل سعود، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، ٢٠٠٥م.

١٩. القصاص، مهدي محمد: البحث العلمي وتطلعات الباحثين، بحث منشور في المؤتمر العلمي التاسع "استشراف المستقبل، الأردن، ٢٦-٢٨ أبريل ٢٠٠٤م.

٢٠. كنساوي، محمود محمد عبد الله: توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الواقع – توجهات مستقبلية، ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية، توجهات مستقبلية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، محرم ١٤٢٢، أبريل ٢٠٠١م.

٢١. اللحلح، أحمد أحمد عبد الله: تفعيل العلاقة بين مؤسسات البحث العلمي وقطاعات الأعمال لخدمة أهداف التنمية، المؤتمر العلمي، الأول لتسويق البحوث التطبيقية الجامعية، البحث العلمي في خدمة الصناعة، ٧، ٨ أكتوبر، جامعة المنوفية، ٢٠٠٩م.

٢٢. مجلس البحث العلمي: برنامج دعم التكيف نحو التنمية المستدامة، سلطنة عمان، ٢٠١١م.

٢٣. محمد، أحمد الشيخ: اتجاهات البحث العلمي التربوي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الخرطوم، ١٩٩٩م.

٢٤. محمد، علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٤، ص ٢١١.

٢٥. المعهد الفيدرالي التقني، المركز السويسري لبحوث الشمال والجنوب: زيورخ–سويسرا، ٢٠١٣.

٢٦. المنتدى العربي للبحث العلمي والتنمية المستدامة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، أبريل، ٢٠١٥م.

٢٧. المؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالبيئة في دول منظمة المؤتمر الإسلامي: المملكة العربية السعودية، جدة، الدورة الثانية عشر، ٢٢–٢٤ ذي القعدة ١٤٢٧هـ الموافق ١٣–١٥ ديسمبر ٢٠٠٦م.

٢٨. المؤتمر الإقليمي العربي حول التعليم العالي: نحو فضاء عربي للتعليم العالي: التحديات العالمية والمسئوليات المجتمعية، القاهرة، مايو–يونيو ٢٠٠٩م.

٢٩. المؤتمر الدولي الثاني عشر للمؤسسات الوطنية لتعزيز حماية حقوق الإنسان (أهداف التنمية المستدامة، المكسيك)، ٢٠١٥م.

٣٠. المؤتمر الدولي الرابع للبحث العلمي: البحث العلمي ركيزة التنمية المستدامة في العصر الرقمي، مركز الأضواء الاجتماعي بالتعاون مع مركز البحوث الاستشارية الاجتماعية في لندن، قطر: ١٥/٣/ ٢٠١٥م.

٣١. المؤتمر العلمي حول دور الجمعيات الأهلية في التنمية (البحث العلمي أساس التقدم، ج. م. ع. جامعة الزقازيق، كلية التربية، ١٣ ديسمبر ٢٠١٥م.

٣٢. الهادي، فوزي محمد: تقويم إسهامات الدارسات والبحوث في تدعيم الممارسة المهنية لطريقة خدمة الفرد في المجال الأسري، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

٣٣. وحدة الخطط وسياسات النوع بمعهد التخطيط القومي، النوع والتخطيط والتنمية، العدد الخامس يناير ٢٠٠٠، ص١.

٣٤. اليونسكو: مؤسسات التنمية المستدامة وأطرافها الفاعلة (من نتائج مؤتمر ريو دى جانيرو ١٩٩٢).

http:// www. Unisco.org/ most/sdarab/Fich4ahtm.

ثانياً-المراجع الأجنبية:

(١) Kevin Griffin: Sustainable Development، aver view، Departmental Office, The Earth institute office Academic and Research, in Collaboration with Columbia College, New yourk, 2014.

(2) Colin, Akhurst: Assessment of Performance in Professional Practice in Social Work Courses, Assessment in Higher Education, Vu n 1 pec 1978, pp. 46- 59.

(3) Mccart. Hess, Edward. j. Mullen: Practitioner- Researcher: Building knowledge from, in, and for practice op, cit.

(4)N. A. S. W: Standards for Social Work Professional Practice. U. S,: District of Columbia, 1990.

(5) Mccart. Hess, Edward. j. Mullen: Practitioner- Researcher: Building knowledge from, in, and for practice, 1995.

(6)The role of research in Social Work, University of New England, on line, masters of Social Work.

(7) Stanley L. Witkin: Towards a scientific social work journal of social work Research, volume 12, issue 3-4, 2008.

(8) Christa Fouche: Practice Research partnerships in Social Work, Chicago Distribution Center, 2015, P. 192.